في كلمة لمندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن الدولي

الكويت : إسرائيل تتحمل مسؤولية تدهور الأوضاع في «غزة»

■ العتيبي : موقفنا ثابت في إدانة استهداف المدنيين من قبل أي طرف وفي أي مكان وأي زمان

منصور العتيبي أثناء مشاركته في مجلس الأمن

نيويورك - كونا - حملت الكويت أمس الاول اسرائيل مسؤولية تدهور الاوضاع في قطاع غزة و التاكيد على حق الفلسطينيين في المقاومة.

جاء الموقف الكويتي في كلمة لمندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة السفير منصور عياد العتيبي في جلسة لمجلس الامن الدولي بحثت آخر التطورات في قطاع غزة.

وقال السفير العتيبي في الكلمة " نشكر وفد الولايات المتحدة على طلب عقد هذه الجلسة لمناقشة الوضع في الاراضي المحتلة وهو وضع يشهد مزيدا من التدهور في ظل استمرار الممارسات القمعية لسلطة الاحتلال الاسرائيلي ".

واضاف " ونود ان نؤكد هنا على موقفنا المبدئي والثابت في ادانة استهداف المدنيين من قبل اي طرف وفي اي مكان واي زمان وتتحمل سلطة الاحتلال الاسرائيلي المسؤولية كاملة عن التصعيد الاخير في الاراضي المحتلة ".

وتابع قائلا " فطالما استمر هذا الاحتلال جاثما على الشعب الفلسطيني فان من حقه المشروع مقاومة هذا الاحتلال والتصدي له للدفاع عن تطلعاته واحلامه بالاستقلال وبحياة حرة وكريمة ونحن هنا ندعم نضاله ونحيي صموده امام آلة البطش الاسرائيلية ".

واوضح " ان السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة لا يمكن تبريرها فالاحتلال بحد ذاته انتهاك صارخ

■ السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة

لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويجب إنهاؤه باعتباره جوهر وأساس المشكلة والصراع في المنطقة ".

ودعا المجتمع الدولي الى التحرك ضد الانتهاكات الاسرائيلية حيث قال موضحا " فمن غير المقبول ان يبقى المجتمع الدولي صامتا ولا يحرك ساكنا أمام الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة في الأراضي المحتلة والمخالفة للقانون الانساني الدولي وللقانون الدولي لحقوق الانسان ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 ".

واضاف العتيبي " فالاستيطان مستمر رغم ادانته من المجتمع الدولي ومطالبة مجلس الأمن بوقفه في القرار 2334 والاعتقالات مستمرة ومصادرة الأراضي وهدم المنازل تسير بشكل منظم وممنهج رغم الشجب والاستنكار من العالم المتحضر الرافض لهذه الممارسات اللاإنسانية ". واوضح " أن التدابير الأحادية غير القانونية وغير الشرعية لتهويد مدنية القدس وتغيير طبيعتها الديمغرافية وهويتها وقدسيتها الدينية مستمرة بالاضافة الى الاقتحامات المتكررة لساحات المسجد الأقصى في القدس من المستوطنين وقوات الاحتلال من حين الى اخر لاستفزاز مشاعر المسلمين ".

وتحدث عن حصار غزة حيث قال " وحصار غزة الذي تجاوز العشرة أعوام وهو حصار خانق لما يقارب المليونين نسمة ولم تحترم سلطة الاحتلال التزاماتها بموجب القانون الدولي ولم تستجب إلى المطالبات برفع القيود عن حركة الأشخاص والسلع وفتح المعابر في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في القطاع مما فاقم من معاناة الشعب الفلسطيني وأصبح الشعور باليأس هو السائد ".

وتابع قائلا " وفي الأسابيع القليلة الماضية استخدمت اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال الذخيرة الحية وأطلقت النار على متظاهرين مدنيين خرجوا للتعبير وبشكل سلمي لاحياء ذكرى مسيرة العودة الكبرى ".

واوضح " وقد تقدمنا بثلاثة بيانات صحفية نعبر فيها عن القلق من سقوط ضحايا ونؤكد على حقهم في التظاهر السلمي وطالبنا بتحقيق مستقل وشفاف للتحقيق في هذه المذابح ولكنها للأسف جميعها رفضت ". وقال " ومن هذا المنطلق تقدمت دولة الكويت بمشروع قرار لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني فهو من يستحق الحماية وليس سلطة الاحتلال التي تدعي بأنها تدافع عن نفسها وهي تملك ترسانة هائلة ومتطورة من الأسلحة والعتاد وتستخدمها - وبشكل مبالغ فيه ومفرط - ضد شعب أعزل تحت الاحتلال ".

واوضح " وقد حرصت دولة الكويت على الشفافية والشمولية في التفاوض على المشروع وتم الأخذ بالعديد من التعديلات التي تم تقديمها وتأمل عند طرحه للتصويت أن يتم اعتماده من المجلس وبذلك يتم توجيه رسالة للشعب الفلسطيني بأن المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن سينصفه ويقف إلى جانبه في محنته ويشعر

■ الشعب الفلسطيني من حقه المشروع مقاومة الاحتلال والدفاع عن تطلعاته وأحلامه بالاستقلال

بمعاناته وسيعمل ما في وسعه ويضطلع بمسؤولياته لمساعدته على استعادة حقوقه المشروعة وأن العدالة التي طال انتظارها ستتحقق في النهاية ".

وقال " ونرحب في هذا السياق بقرار مجلس حقوق الإنسان الذي اتخذ بتاريخ 18 مايو 2018 الخاص بإرسال لجنة تحقيق بشكل عاجل إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة وبشكل خاص في قطاع غزة للتحقيق في كافة الانتهاكات الاسرائيلية ".

واختتم الكلمة بالتاكيد على دولة الكويت لخيار السلام حيث قال " وفي الختام تدعم دولة الكويت خيار السلام باعتباره الخيار الاستراتيجي الذي أكدت عليه قرارات الجامعة العربية ومنظمة التعاون الاسلامي وحركة دول عدم الانحياز في العديد من المؤتمرات فالسلام الشامل والعادل والدائم الذي يستند على قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة 242 و338 و1397 و1515 ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام هو الهدف المنشود الذي يجب أن يفضي إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في الخامس من يونيو 1967 ونيل الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه السياسية المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية ".

بعد التدقيق على أسماء من ينطبق عليهم القرار

«المالية»: اعتماد الدفعة الثانية من قيمة مكافآت نهاية الخدمة لتعويض العسكريين

د. نايف الحجرف

■ الحجرف : مؤسسة التأمينات سوف تبدأ بتحويل المبالغ إلى مستحقيها بأسرع وقت وفق إجراءاتها

■ حرصنا على تحويل الاعتمادات فور وصول كشوف الدفعات المتبقية من دون أي تأخير أو إبطاء

أعلن وزير المالية د.نايف الحجرف اعتماد تحويل الدفعة الثانية من قيمة مكافآت نهاية الخدمة لتعويض المتقاعدين العسكريين لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 254 لسنة 2018 وذلك بعد التدقيق على أسماء العسكريين الذي ينطبق عليهم القرار واعتماد المبالغ.

وقال الحجرف في تصريح صحافي أمس إنه سوف يتم تحويل المكافآت إلى مستحقيها من قبل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية اذ تعد هي جهة الصرف.

وأضاف «يسرنا ان نعلن اليوم أنه قد تم تحويل الدفعة الثانية إلى جهة الصرف وهي المؤسسة العامة للتأمينات التي بدورها سوف تبدأ بتحويل المبالغ إلى مستحقيها بأسرع وقت وفق إجراءاتها ونؤكد في هذا الصدد حرصنا على تحويل المبالغ فور وصول كشوف الدفعات المتبقية من اللجنة العسكرية الرباعية أولا بأول من دون اي تأخير او إبطاء».

ويبلغ إجمالي عدد المستفيدين من قرار مجلس الوزراء «رقم 254 لسنة 2018 » 2600 عسكري متقاعد أما عدد المستفيدين من الدفعة الثانية التي تم اعتمادها امس بمبلغ 11,58 مليون دينار فقد بلغ 580 عسكريا متقاعدا موزعين على النحو الآتي: 1 -الحرس الوطني الكويتي: 7 عسكريين 2 -وزارة الداخلية: 261 شرطيا 3 -الإدارة العام للاطفاء: 14 إطفائيا 4 -وزارة الدفاع: 298 عسكريا.

يذكر ان إجمالي المستفيدين من الدفعة الأولى التي تم اعتمادها في 17 مايو الجاري هم 884 عسكريا متقاعدا موزعين على النحو الآتي: 1 -الحرس الوطني الكويتي: 575 عسكريا 2 -وزارة الداخلية: 143 شرطيا 3 -الإدارة العامة للاطفاء: 96 اطفائيا 4 -وزارة الدفاع: 70 عسكريا.»

من المسجلين بكشوفات الجمعية

«الهلال الأحمر» توزع كوبونات الشراء على الأسر المحتاجة في الكويت

أعلنت جمعية الهلال الأحمر توزيعها كوبونات لشراء مواد غذائية بقيمة 25 دينارا كويتيا (نحو 82 دولارا أمريكيا) لصالح 900 أسرة محتاجة في الكويت والمسجلين بكشوفات الجمعية.

وقالت مديرة إدارة المساعدات المحلية في الجمعية مريم العدساني لوكالة الانباء الكويتية (كونا) امس ان الجمعية وبالتعاون مع القطاع الخاص قامت بتوزيع كوبونات الشراء لمساعدة المحتاجين في مواجهة أعباء ومسؤوليات الحياة والتخفيف عنهم.

واضافت العدساني أن قائمة الأسر المستفيدة والمحتاجة تم تحديدها مع تحديد قيمة المساعدة المقررة لها بناء على الآلية التي وضعتها الجمعية لتوزيع تلك الكوبونات على الأسر المستحقة.

وذكرت انه تم إعداد كشوفات بتلك الأسر وفقا للدراسات المكتبية التي أجراها مسؤولو قسم المساعدات المحلية بالجمعية مؤكدة حرص الجمعية وإيمانها بالعمل الإنساني والوقوف إلى جانب الأسر المحتاجة واوضحت أن الخيارات أمام المستفيدين من هذه الكوبونات مفتوحة في تحديد الاسواق التجارية التي يرغبون بتوفير احتياجاتهم منها بعد ان تم الاتفاق مع الاسواق التجارية للتسهيل على المستفيدين.

واثنت على جهود القطاع الخاص من الشركات التجارية الذين لايدخرون جهدا في تقديم المساعدات للاسر المحتاجة لتخفيف الأعباء عنهم مؤكدة أهمية التراحم والتكافل اللذين جبل عليهما أهل الكويت في مساعدة المحتاجين.

وذكرت ان الجمعية " تمد أياديها البيضاء لمساعدة المحتاجين وقضاء احتياجاتهم ورعاية مصالحهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي لهم " مشيرة إلى ان الجمعية دأبت على توزيع المساعدات الإنسانية على الأسر المحتاجة طوال العام.

«البلدية» : حملات مستمرة لرصد التعديات واتخاذ الإجراءات القانونية بحقها

كشفت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن تواصل الحملات التي يشنها فريق طوارئ الفروانية على المحلات التجارية للتأكد من تراخيص الاعلانات ورصد التعديات على املاك الدولة فضلا عن رفع الاعلانات المخالفة من الشوارع والميادين تزامنا مع الحملة الاعلامية التي أطلقتها الادارة تحت شعار " تواصل معنا ط والتي تهدف إلى إزالة كافة التعديات على أملاك الدولة والاعلانات بالشوارع والميادين ومتابعة الباعة الجائلين وكل مايشغل الطريق سواء استغلال مساحة دون ترخيص او سيارات مهملة فضلا عن متابعة شركات النظافة ومدى التزامها بتطبيق العقود بينها وبين البلدية إلى جانب متابعة شكاوى الجمهور الواردة عبر مواقع التواصل الاجتماعي .

أكدت على مواصلتها مواجهة هذه الظاهرة

«الصحة» : 3 % من طلبة المدارس يدخنون «الشيشة» الإلكترونية

تشير الدراسات الاحصائية الأخيرة لوزارة الصحة إلى أن نسبة تدخين طلبة المدارس في الكويت للسجائر والشيشة الالكترونية بلغت 2,7 % بواقع 3,1 % من الذكور و2,3 % من الاناث.

وتواصل وزارة الصحة مواجهة هذه الظاهرة عموما وما صاحبها من الغزو الكبير للسجائر و(الشيشة) الالكترونية التي اجتاحت الأسواق المحلية لاسيما بغياب الدراسات والابحاث التي تبين عدم مأمونية وصحة تلك المنتجات الالكترونية على صحة الانسان.

وتعمل الكويت على استكمال التشريعات الخاصة بمنع كل نظم إيصال مادة (النيكوتين) والتدخين بمختلف انواعه للوصول نحو الحظر الكامل على تداول واستيراد كل نظم التدخين الالكتروني وذلك من خلال التنسيق بين الجهات ذات الصلة.

وقد وضعت اللجنة الدائمة للبرنامج الوطني لمكافحة التدخين خططا وطنية لمكافحة التبغ بناء على تقييم الوضع الحالي للسياسات والبرامج والخطط الكفيلة بمكافحة جميع أنواع التبغ خصوصا الالكترونية منها مع تحديد عوامل القوة والتحديات وتنفيذ المسوحات الصحية لتحديث مؤشرات انتشار التدخين وتعاطي التبغ بين السكان.

ويسعى البرنامج الوطني لمكافحة التدخين لتفعيل كل أدواته لمواكبة القرارات الخليجية في عملية منع تداول منتجات التبغ الالكتروني في الكويت مع ادراج مكافحة التدخين ضمن البرامج والأنشطة التعليمية بمختلف المراحل.

كما يعمل البرنامج مع الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام لتنفيذ سياسات المباني الخالية من التدخين.

وفي هذا الصدد قالت مقرر اللجنة الدائمة للبرنامج الوطني لمكافحة التدخين بوزارة الصحة الدكتورة امال اليحيى لـ (كونا) بمناسبة اليوم العالمي للتدخين الذي يصادف يوم 31 مايو من كل عام إن مكونات السائل المستخدم في (الشيشة) الالكترونية قد تكون أقل من المكونات الناتجة عن احتراق السيجارة الالكترونية (وجميعها غير آمنة على صحة الانسان).

وأضافت اليحيى التي تشغل أيضا منصب ضابط الاتصال الوطني لمكافحة التبغ مع منظمة الصحة العالمية أن المكونات الرئيسية الموجودة في كل أنواع التدخين الالكتروني مثل مادة (الجليسرول) وغيرها تتحول إلى مواد " ضارة ومسرطنة " عند تعرضها للحرارة.

وذكرت أن الفرق بين السيجارة

آمال اليحيى

الالكترونية و(الشيشة) الالكترونية تكمن في تركيبة اجزاء كل منها من حيث مكونات الجهات وحجم البطارية ونوعية السائل المستخدم والتكهات المضافة.

وأشارت إلى عدم وجود أجهزة متخصصة في فحص أنواع التدخين الالكتروني وذلك لعدة أسباب أهمها أنها منتجات جديدة تحتاج إلى خبرة فنية وتقنية متخصصة اضافة إلى أن السوق العالمي يزخر بالكثير من هذه المنتجات وبشكل متسارع مما يصعب عملية متابعتها باستمرار.

وبينت أن معظم الأنواع الموجودة من أجهزة التدخين الالكتروني في الأسواق تحتوي على (النيكوتين) مؤكدة ان الدراسات العالمية التي أجرتها منظمة الغذاء والدواء الامريكية عام 2009 على عبوات كتب عليها خالية من (النيكوتين) أظهرت احتواءها على كميات منه.

وتابعت انه في عام 2014 أظهرت دراسات أخرى تفاوت كميات (النيكوتين) في عبوات مختلفة من الفئة ذاتها لنفس العلامة التجارية لأجهزة التدخين الالكتروني وبنفس قوة التركيز.

وأفادت بان هناك أكثر من 450 نوعا من منتجات التبغ الالكتروني والالاف من أنواع التدخين الالكتروني في الأسواق العالمية تختلف باختلاف الحجم ومعدل (النيكوتين) ومعدل التركيز مشيرة الى وجود أكثر من 7000 نكهة لهذه السجائر الالكترونية.

وأوضحت أن عمل السيجارة الالكترونية يبدأ بأخذ المدخن شهيقا ليولد ضغطا يعمل على اشعال البطارية وتحفيز (السنسور) الذي يحفز الدائرة الكهربائية في الرذاذة فيعمل على ارسال تيار كهربائي لمضخة الرذاذة والسلك المسؤول عن التسخين.

وأضافت ان الرذاذة هي المسؤولة عن تكوين البخار كونها تسحب السائل المحتوي على (النيكوتين) وتحول السائل الى بخار بالتسخين مشيرة إلى أن براءة الاختراع للسيجارة الالكترونية تم تسجيلها عام 1963 وان اول الأنواع التجارية كانت صينية الصنع عام 2003.

وعن التدخين بشكل عام قالت اليحيى إن الدراسات الاحصائية الأخيرة للوزارة أشارت الى ارتفاع نسبة التدخين في المجتمع الكويتي الى 39,2 في المئة بين المواطنين البالغين و3,3 في المئة بين المواطنات البالغات. وأضافت ان الدراسة بينت ايضا " ان 16,7 في المئة من الطلبة والطالبات الدارسين بالمدارس الحكومية هم من المدخنين 24,2 في المئة منهم ذكور و9,8 في المئة اناث باعمار تراوحت ما بين 13 و 15 عاما ". وأفادت بان الدراسات أوضحت أيضا ان نسبة المدخنين الحاليين للتبغ من الطلبة المواطنين بلغت 15,4 في المئة موزعة بين 23,2 في المئة للذكور و8,3 في المئة للاناث فيما بلغت نسبة المستهلكين للسجائر بشكل يومي من الطلبة والطالبات 11,6 في المئة موزعة بين 19,4 في المئة للذكور و4,6 في المئة للاناث. ولفتت إلى تجربة فرنسا في السعي نحو اقلاع المواطنين عن التدخين حيث طبقت سياسة رفع أسعار التبغ مؤكدة ان تقريرا حديثا اظهر ان رفع أسعار منتجات التبغ جعل حوالي مليون شخص فرنسي يقلعون عن التدخين سنويا.